

## **المؤتمر الإقليمي الأول**

برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية

مشروع تحديث النيابات العامة

الرباط – المملكة المغربية

**2006/2/25-24**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ الْأَمِينِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

:

"

" (32 )

تسم الجريمة بأزليتها، فهي موجودة منذ وجود الإنسان على هذه البسيطة،  
ذلك أن كل نفس بها مكامن للخير والشر، كما أن لها هامش من الاستعداد لارتكاب  
الجريمة إذا ما تهيأت لذلك ظرفاً معيناً، من هنا جاءت الشرائع السماوية لتحرم قتل  
النفس صيانة لحق الإنسان في الحياة، وحقه في سلامة بدنه من أي أذى، وتضع الضوابط  
التي من شأنها ردع هذه النفس إذا ما أقدمت على ارتكاب فعل من شأنه أن يشكل  
اعتداءً على تلك الحقوق، وكما أن الجريمة هي الفعل المدان دينياً فهي أيضاً الفعل المجرم  
دينياً لأن الاعتداء على النفس بقتل أو بأذى إنما هو اعتداء على أمن المجتمع وسلامة  
أفراده.

لقد أخذ الحديث عن التطوير والإصلاح حيزاً كبيراً في الأجندة الوطنية لكافة الدول العربية خلال السنوات الماضية، وأصبح مطلباً للمجتمع بكافة أطرافه وشرائحه نظراً لما يشهده العالم من تطور مضطرد في مختلف الميادين على نحو لا يمكن معه الجمود في مواجهة تلك التطورات، بل لا بد من العمل والمثابرة بجد على دفع مسيرة التطوير في نطاق مؤسسات الدولة، على أن يكون ذلك بشكل علمي ومدروس يراعي في المقام الأول حاجات المجتمع الفعلية، ويحافظ في الوقت نفسه على عاداته وتقاليد وقيمه المجتمعية والدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

ويأتي اجتماعنا اليوم في هذا الإطار ولنتناول هذه المرة النيابة العامة، تلك المؤسسة التي فوضها المجتمع أن تقيم بأسمه دعوة الحق العام وتباشرها، وهي الملاذ والحصن لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في مواجهة أي أذى أو اضطهاد.

وقد أفرز تطور الحياة تقدماً ملموساً في أساليب ارتكاب الجريمة والكشف عنها، وذلك بما لا يدع مجالاً لنكران أهمية الارتقاء بعمل النيابة العامة بما ينسجم مع تلك التطورات، من هناك تكمن أهمية مشروع تطوير النيابة العامة في دراسة واقع النيابة العامة العربية وتلمس حاجاتها الفعلية، واقتراح المشاريع التي من شأنها الارتقاء بهذه المؤسسة مهنيًا وبشريًا.

ونشهد اليوم نهاية محطة من عمر هذا المشروع وتتمثل في عرض الدراسات الوطنية التي نفذت في الدول المعنية للوقوف على أوضاع النيابة العامة فيها وهي: المملكة المغربية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وتكمن أهمية هذه المرحلة بكونها غير مسبقة، فهي الأولى من نوعها التي تناولت أوضاع النيابة العامة بمثل هذا العمق والتحليل، على نحو يمكن معه اعتبارها البنية التحتية التي ستبنى عليها مراحل المشروع اللاحقة وأية جهود وطنية في هذا المجال.

وفي سياق الحديث عن جهود الإصلاح والتطوير وتكاملها وارتباطها أود الإشارة إلى المبادرة الأم في هذا المجال وهي مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية التي جاءت منسجمة مع وثيقة التطوير التي تبنتها القمة العربية السادسة عشر التي عقدت في الجمهورية التونسية، وقد تشرفت المملكة الأردنية باحتضانها منذ بداياتها الأولى، وجرى إطلاقها رسمياً برعاية سامية من جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتناولت ستة محاور رئيسية للتطوير أنيط بوزارة العدل الأردنية رئاسة محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام منها، والذي يضم في عضويته (12) دولة عربية إلى جانب الأردن، الذي يشاركه في رئاسته لهذا المحور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الفرنسية.

وقد جرى عقد المؤتمر الإقليمي الأول للشركاء في محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام صيف العام الماضي، وتم خلاله الاتفاق على تحديد محاور التطوير بمحورين رئيسيين هما: محور ضمان الحيادة والنزاهة بالعمل القضائي ومحور زيادة فاعلية القضاء للفصل بالدعاوى وتنفيذ الأحكام وتسريعها .

وقد كان للنيابة العامة نصيب ضمن تلك الأولويات المتفرعة عن المحور الأول يتمثل بتعزيز دورها، وضرورة توفير المحاكمة العادلة بما يضمن حقوق الدفاع وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان، وتطوير الأنظمة الجزائية لمكافحة الفساد بما يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية.

أن الجهود السابقة تمثل فرصة سانحة وأساساً صلباً يمكن البناء عليه من خلال الاطلاع و الاستفادة من التجارب المماثلة في الدول المتقدمة في هذا المجال بما يتلاءم مع أنظمتنا القضائية وتشريعاتنا الوطنية وقيمنا المجتمعية .

وختاماً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إليكم معالي الوزير على احتضان  
بلدكم الشقيق لهذه الاجتماعات، وما حظيت به والوفد الأردني من الحفاوة وحسن  
الرعاية والرفادة مشيداً بأواصر العلاقات القائمة بين البلدين الشقيقين والتي أرسى  
دعائمها حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأخيه جلاله الملك  
محمد السادس، ولا يفوتني أن اشكر أيضاً سعادة المنسق الإقليمي لبرنامج إدارة الحكم في  
الدول العربية والقائمين على هذا البرنامج لجهودهم المشكورة في دعم تطوير الأجهزة  
القضائية العربية، وفي ترتيباتهم اللائقة لعقد هذا الاجتماع، متمنياً أن يخرج بتوصيات  
وتناجح عملية يمكن أن تدفع قدماً جهود التطوير والتحديث وتؤسس لمرحلة جديدة  
غاياتها الارتقاء المدروس بعمل جهاز النيابة العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته